



المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع لكلية الاقتصاد بجامعة المرقب
رأس المال الفكري والاقتصاد القائم على المعرفة الواقع واستشراف المستقبل:
الاقتصاد الليبي ما بعد النفط

الخمس/ ليبيا: 14-15 نوفمبر 2023

أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية: دليل تجريبي من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

د. عبد الباسط محمد العكاشي، جامعة المرقب <mailto:Ab.alakashi7120@gmail.com>

د. عبد الله رجب الفاضلي، جامعة المرقب <mailto:aralfadli@elmergib.edu.ly>

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الرأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية لعينة مكونة من 138 مصرفاً تجارياً من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وليبيانات سنوية متوازنة خلال الفترة الزمنية (2011 – 2020) وقد اعتمد الجزء التجريبي من الدراسة على تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، وعن طريق تطبيق نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE) القياسي، وقد أظهرت النتائج بشكل عام أنه يمكن لكل من المتغيرات الجزئية المتمثلة في المؤشرات الخاصة بالمصرف أن تسهم في تحقيق ربحية المصارف التجارية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعتبر عوامل محددة بشكل موثوق وهي مؤشرات مهمة للتنبؤ بالربحية المصرفية، وعلى وجه التحديد خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لكل من كفاءة رأس المال البشري (HCE)، كفاءة رأس المال الموضف (CEE)، ومعامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) على الأداء المالي للمصارف التجارية، في حين أن هناك أثر إيجابي ولكن غير معنوي لمعامل كفاءة رأس المال الهيكلية (SCE) على الأداء المالي للمصارف التجارية. وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي مسؤولي المصارف وواضعي السياسات المالية والباحث والمحللين الماليين بتقديم مناهج مبتكرة لتعزيز ودعم الرأس المال الفكري كالعامل على تطوير الموظفين وتقديم المزايا والحوافز لهم.

الكلمات الدالة: المصارف التجارية، الأداء المالي، الرأس المال الفكري.

The Impact of Intellectual Capital on Commercial Banks' financial performance: Empirical evidence from MENA Countries

Abdualbaset .M. Alakashi ¹, Abdualah .R. Alfadli ²

^{1&2} Department of Banking and Finance/ Faculty of Economics and Commerce/
Elmergib University/ Libya

ABSTRACT

The study aimed to measure the impact of intellectual capital on Commercial Banks' financial performance for a sample of 15 countries in in the Middle East and North Africa (MENA) region. The experimental part of the study was based on multiple regression analysis and based on balanced panel data obtained from 128 commercial banks during the period (2011-2020), and by applying the standard Corrected Standard Error (PCSE) estimation model. In general, the result shows that each of the partial variables represented in the bank-specific indicators can contribute to achieving the profitability of commercial banks in the countries of the Middle East and North Africa, and they are considered factors reliably identified, they are important indicators for predicting banking

profitability. Specifically, the study concluded that there is a positive significant effect of human capital efficiency (HCE), capital added efficiency (CEE), and value added coefficient of intellectual capital (VAIC) on performance. Financial performance of commercial banks, while there is a positive but insignificant effect of the structural capital efficiency (SCE) coefficient on the financial performance of commercial banks. Based on the findings of the study, it recommends that bank officials, financial policy makers, researchers, and financial analysts provide innovative approaches to enhance and support intellectual capital, such as working to develop employees and provide them with benefits and incentives.

Keywords: commercial banks, financial performance, intellectual capital.

1- المقدمة Introduction:

تعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية للنظام المالي للدول وخاصة في اقتصادات الأسواق الناشئة (Jovković et al. 2021)، وتعتبر أكثر الوسطاء الماليين ديناميكية وتلعب دوراً مهماً في تعبئة الموارد المالية (الادخارات) وتوجيهها وتخصيصها في المشاريع الإنتاجية، وتمويل النشاطات الاقتصادية (الاستثمارات)، والعمل على استقرار ورفاهية الدول، في ظل استراتيجية تسويق تنافسية تحدد مدى نجاحها وتطورها، حيث تغيرت طرق العمل المصرفي بشكل كبير بالمقارنة عما كانت عليه من قبل، مثل الاتجاه نحو عمليات الاندماج، وتحرير الأسواق المالية، وتسريع وتيرة الابتكارات، وإطلاق أدوات مالية جديدة، والمنافسة الشديدة مع المصارف الأجنبية، وتطوير الأنشطة المصرفية الإلكترونية وتسويقها (Altaee et al. 2013)، كما أصبح الطلب المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي وشيكا ولا مفر منه في العالم بأسره، وبالتالي يكمن المستقبل في الأنظمة والخدمات المصرفية التي تعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات، كما شرعت المصارف في نشر غير مسبوق للمنتجات والخدمات المصرفية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الموارد البشرية والتي كان لها أثر بارز على أداء المصارف التجارية (Ovia, 2005).

قد ازداد العالم بسرعة التغيير مع تراكم المعرفة والتقدم التكنولوجي من أجل الازدهار والنجاح في البيئات التنافسية، وبالتالي اكتسبت الموارد غير الملموسة أهمية استراتيجية أكبر مع ظهور الاقتصادات القائمة على المعرفة، كما تدعمها أيضاً منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) والتي أكدت فيه على أهمية رأس المال الفكري في الاقتصاد الحديث، وترى أن التوجه نحو الأصول الملموسة لقياس حجم الاستثمار من الممكن أن يؤدي إلى سياسات غير كفؤة، مع عدم تخصيص مناسب للموارد، وارتفاع تكلفة رأس المال على الاستثمارات، مع الإشارة إلى اعتبار الانفاق على رأس المال الفكري استثمار وليس بتكلفة سوف ينحطى مشكلة القياس والتقييم للقيمة المضافة والأداء (شيباد، 2022).

إشكالية الدراسة Problem of the study:

خلال ثلاثة عقود مضت كان هناك تصاعد بالمعرفة والتقدم التكنولوجي على مستوى العالم، وتغير أنماط الأعمال في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية حيث تحولت من الاقتصاد القائم على التصنيع إلى الاقتصاد القائم على المعرفة جنباً إلى جنب مع طبيعة التكنولوجيا سريعة التغيير، وبالتالي لم تعد المنشآت المعاصرة تعتمد على ما تمتلكه من أصول مادية فقط في عصر تمتلك وتتميز فيه منشآت أخرى بالأصول المعرفية غير الملموسة التي تمثل المورد الأمثل لهذا العصر (رحاب، 2017)، وعلى هذا تتحدد الإشكالية البحثية لهذه الدراسة بناء على تحديات الاختلاف

في أداء المصارف التجارية، حيث تعتبر مشكلة الحفاظ على مركزها التنافسي في عصر المعرفة تواجه نسبة كبيرة منها، الأمر الذي جعلها تعمل على تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين جودة خدماتها ورفع من مستوى مهارات موظفيها من خلال التدريب والتطوير، وكذلك الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير وتعزيز علاقات العملاء والموردين، وهذا ما سينعكس على أدائها بشكل عام.

بناء على ذلك يمكننا طرح الإشكالية على هيئة التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية؟

أهمية الدراسة Importance of the study:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية كل من أداء المصارف التجارية كموضوع جد هام وكجزء من أهمية الصناعة المصرفية باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد ومن أكثر الصناعات القائمة على المعرفة والتقدم التكنولوجي، وأهمية موضع رأس المال الفكري ومعرفة الدور الذي يلعبه في تعزيز وتحسين جودة الخدمات المصرفية ومدى قدرته على الحفاظ على ميزتها التنافسية المستدامة، لذلك من الأهمية إلقاء الضوء على العوامل الأساسية للصناعة المصرفية التي قد تكون مؤثرة على أدائها ومركزها التنافسي.

الهدف من الدراسة Study Aim:

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس أثر الرأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية، وهذا يساعد على إظهار التفاعل بين هذه المتغيرات وتوسيع العمل الأدبي السابق على الصناعة المصرفية، والوصول الى التوصيات التي ستسهم في رفع الإيجابيات وتجنب السلبيات في المصارف التجارية.

2- الدراسات السابقة Literature Review:

يعتبر التسارع والنمو الهائل والتطور المتزايد لأعمال المؤسسات المالية والتي تعتبر المصارف التجارية جزء منها موضع اهتمام كبير لدى الباحثين والأكاديميين والمحليلين الماليين والمهتمين في هذا الإطار في العالم بأسره، وكانت الأدبيات المرصودة حول أداء المصارف التجارية واسعة النطاق، ويشير الكثيرون إلى أن أداء المصارف التجارية يمكن التعبير عنه كدالة للعديد من العوامل سواء كانت عوامل داخلية متعلقة بالمصرف نفسه أو عوامل خارجية متعلقة بالاقتصاد الكلي، وغالبا ما تسعى الجهات الفاعلة والمهتمين في هذا الإطار إلى فهم مدى أثر هذه العوامل على الأداء المصرفي بشكل عام، لذلك تخضع قضايا كيفية تأثير هذه العوامل على النظام المصرفي لكثير من النقاش في الأدبيات سواء كانت نظرية أو تجريبية، وركزت معظم الأدبيات المتعلقة بالأداء المصرفي على تحليل النظريات التالية:

نظرية القوة السوقية (Market power (MP حيث جوهر هذه النظرية هو أن هيكل السوق يؤثر على أداء المصارف، أي من السهل على المصارف في الصناعات عالية التركيز تحديد التكاليف بالإضافة إلى زيادة الأسعار، واستخدام قوتها السوقية الاحتكارية والحصول على معدلات ربح أكبر من المصارف الموجودة في الصناعات ذات التركيز المنخفض (Li et al., 2017)، ولهذه النظرية فرضيتان:

- فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (The structure-conduct-performance (SCP والتي تقترض بأن مستوى التركيز في السوق المصرفي يزيد أو يقلل من السيطرة على السوق، أي من المرجح أن تحقق المصارف

العاملة في أسواق أكثر تركيزا أرباحا غير عادية من خلال قدرتها على فرض معدلات أعلى على القروض التي تمنحها، وتخفيض المعدلات التي تعطى على الودائع وذلك لأسباب تواطئية (ضمنية أو صريحة) أو احتكارية مقارنة بالمصارف التي تعمل في أسواق أقل تركيزا وبغض النظر عن فعاليتها (Olweny & Shipho, 2011).

- فرضية القوة السوقية النسبية (RMP) *The relative market power* والتي تفترض بأن ربحية المصارف تتأثر بحصة السوق، أي المصارف الكبيرة التي لديها حصص سوقية كبيرة ومنتجات منفصلة يمكنها التغلب على منافسيها، والتأثير على الأسعار والحصول على عوائد احتكارية، وهذا يعني أن المصارف قد تستفيد من ممارسة القوة السوقية في التسعير، وبالتالي جني أرباحا غير عادية وغير تنافسية، حيث يمكن للمصارف ذات المنتجات المتميزة بشكل جيد زيادة حصتها في السوق وممارسة قوتها السوقية للتحكم في نسبة كبيرة من حصة السوق، ووفقا (Carletti & Hartmann 2003) فإن المنافسة القوية تضعف قوة السوق وتقلل من هامش الربح وتجبر المصارف على تحمل المزيد من المخاطر.

نظرية هيكل الكفاءة (ES) *Efficient-Structure* حيث جوهر هذه النظرية هو أن تحسين كفاءة الإدارة وكفاءة الحجم قد يؤدي إلى تركيزات أعلى وربح أكبر بسبب انخفاض الرسوم واقتصاديات الحجم، وهذا يعني أن المصارف ذات اقتصاديات الحجم الأكبر وذات الكفاءة الأعلى لديها تكاليف أقل وربحية أكبر وبالتالي تكون لديها حصة سوقية أعلى ودرجة أكبر من تركيز السوق (Li et al., 2017)، ويمكن تفسير هذا بأن المصارف ذات الكفاءة تتمتع بتكاليف أقل والتي تترجم إلى تسعير أقل دون التأثير بشكل كبير على ربحيتها (Bikker and Haaf 2002)، حيث أن المصارف الأكثر كفاءة تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية في عدد محدود من المصارف، فالتركز يحدث نتيجة إلى كفاءة المصارف الرائدة في مجالها، فالتركيز العالي هو في الغالب نتيجة للحصص الكبرى للمصارف الكفوة وليس ناتجا عن الحصص الأقل للمؤسسات غير الكفوة وإلا لن تكون هناك علاقة إيجابية بين التركيز والأداء، وفي ظل التركيز تحقق المصارف أرباح غير عادية ليس نتيجة لتأمرها في تحديد الأسعار ولكن نتيجة لكفاءتها الإدارية والتشغيلية التي يترتب عليها انخفاض التكاليف وزيادة الأرباح، ولهذه النظرية أيضا فرضيتان متميزتان:

- فرضية الكفاءة- X، *The X-efficiency hypothesis* والتي تفترض بأن المصارف ذات الكفاءة الأعلى تكون أكثر ربحية بسبب رسومها الأقل، حيث تميل مثل هذه المصارف إلى اكتساب حصص أكبر في السوق، والتي قد تظهر في حصة سوقية أعلى ودرجة أكبر من تركيز السوق، ولكن دون أي علاقة سببية بين الربحية والتركيز (Athanasoglou et al, 2006).

- فرضية الكفاءة الحجمية، *The scale-efficiency hypothesis* والتي ركزت في هذا المجال على وفورات الحجم بدلا من الاختلافات في الخبرة الإدارية أو الإنتاج والتكنولوجيا، وهذا يعني أن المصارف ذات اقتصاديات الحجم الأكبر وذات الكفاءة العالية لديها تكاليف وحدة أقل وربحية أكبر وبالتالي حصة سوقية أعلى ودرجة أكبر من تركيز السوق نظرا لأنها كبيرة بما يكفي لرسم وفورات الحجم (Li et al., 2017)، تهتم هذه الفرضية بشكل أساسي بالكفاءة الداخلية للمصارف وتأثيرها على الأداء المالي وحصة السوق، هذا متغير واحد فقط من المتغيرات الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف، ومع ذلك فإن هذه النظرية ليست شاملة.

نظرية الإشارة وتكلفة الإفلاس *The signaling and insolvency cost theory*: وهما مفهومان أساسيان لشرح

العلاقة بين رسملة المصرف وربحيته:

- فرضية الإشارة: حيث جوهر هذه الفرضية أن نسبة حقوق الملكية هي محدد قوي لأداء المصارف وذلك بسبب انخفاض الرافعة المالية، حيث ان استخدام حقوق الملكية لتمويل المصرف ولتعزيز رأس ماله (وهو أعلى من الديون) نظرا لأن مديري المصارف عادة ما يكون لديهم حصة في رأس مال المصرف، أو يمكنهم إرسال معلومات للاندماج مع المصارف ذات رأس المال الأكبر وعلى ضوء ذلك ترسل إشارة إيجابية قوية إلى السوق مفادها أن المصرف واثق جدا من مشاريعه وأن المصرف متأكد من النمو والربحية في المستقبل من خلال زيادة رأس المال، وبالتالي فإن المصارف ذات رأس المال الجيد لديها عادة استثمارات جيدة وتكاليف فائدة منخفضة وبالتالي سيزداد مستوى ربحيتها.

- فرضية تكلفة الإفلاس: حيث جوهر هذه الفرضية إلى أنه كلما زادت العوامل الخارجية من تكاليف الإفلاس المتوقعة ارتفعت نسبة رأس المال المثلى للمصرف، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى احتمال فشل المصرف في أوقات تكاليف التصفية القصوى التي يجب على الدائنين استيعابها في حالة الفشل، أي عندما تزيد تكاليف الإفلاس المتوقعة بسبب أي تغييرات تزيد من احتمالية الفشل، وبالتالي تزداد نسبة رأس المال المثلى للمصرف من أجل تقليل توقع الفشل وبالتالي انخفاض نسب الدين (Berger 1995)، وبالتالي فإن الزيادة اللاحقة في نسب رأس المال تؤدي إلى زيادة في العائد على حقوق المساهمين، وهذا يشير إلى أن فرضية الإشارة وفرضية تكلفة الإفلاس تدعم وجود علاقة إيجابية بين رأس المال والعائد على حقوق الملكية (والذي يعتبر من أهم مقاييس الأداء المالي والمعبر عن الربحية).

نظرية عائد المخاطر The Risk-return trade off theory حيث جوهر هذه النظرية هو أن زيادة المخاطر عن طريق زيادة الرافعة المالية، يؤدي إلى عوائد متوقعة أعلى، لذلك تفترض بأنه يمكن تحقيق عوائد أعلى من خلال زيادة المخاطر أو الرافعة المالية للمصرف (Ommeren, 2011)، وهذا ما يشير إلى أنها تدعم وجود علاقة سلبية بين رأس المال والعائد على حقوق الملكية، وعلى عكس ما هو مذكور في فرضية الإشارة وفرضية تكلفة الإفلاس.

نظرية المحفظة المتوازنة The Balanced Portfolio theory حيث جوهر هذه النظرية هو التأكيد على تكوين محفظة المصرف وتنويع أصوله، حيث أن الممتلكات المثلى لكل أصل وعائده وأرباحه هي نتاج قرارات وسياسات مديري المصارف، علاوة على ذلك القدرة على تحقيق أقصى قدر من الأرباح من موجودات ومطلوبات المصرف التي تحددتها الإدارة وتكاليف الوحدة التي يتكبدها المصرف لإنتاج كل عنصر من مكونات الأصول (Olweny and Shipho 2011)، يجادل مؤيدو هذا المنهج تنويع النشاط أو مزيج المنتجات بأن تنويع النشاط وكثرة المنتجات يوفر دخل مستقر وأقل تقلبات، والقدرة على رفع الكفاءة الإدارية من خلال العديد من المنتجات التي بدورها تقلل من إجمالي المخاطر مثل الدخل من الأنشطة القائمة على الرسوم.

كذلك هناك فرضيات أخرى تم وضعها لتضيف إلى النظريات والفرضيات السابقة وهي وجهتي نظر مختلفتين حول استجابة المصارف للتغيرات في شدة المنافسة وهما مفهومان أساسيان لشرح العلاقة بين المنافسة وأداء واستقرار المصارف:

- فرضية المنافسة- الهشاشة The competition-fragility hypothesis : وفقا لهذه الفرضية فإن مستوى المنافسة تقوض القوة السوقية وتقلل هوامش الربح، وبالتالي تقلل من قيمة الامتياز مما يخلق حوافز للمصارف لاتخاذ مخاطر أكبر، نظرا لأن قيمة الامتياز هذه تعكس رأس المال غير الملموس الذي ستركه المصارف فقط إذا لم تفلس،

فكلما زادت القيمة أصبحت المصارف أكثر ترددا في زيادة المخاطر، في هذه الحالة يختارون اتخاذ إجراءات أكثر حكمة، من خلال الاحتفاظ بمزيد من رأس المال أو عن طريق زيادة معايير الاكتتاب أو أنشطة الفرز (De-Ramon et al., 2018).

- فرضية المنافسة-الاستقرار The competition-stability hypothesis : حيث تفترض أنه مع اكتساب المصارف القوة في السوق، من الممكن أن تزداد مخاطر محافظها، حيث تؤكد وجهة النظر هذه إلى أن الأنظمة المصرفية الأكثر قدرة على المنافسة تؤدي إلى استقرار أكثر وليس أقل (De-Ramon et al., 2019)، والفكرة من وراء هذا الرأي هي أن المصارف التي تتمتع بقوة سوقية عالية سوف تكسب إيرادات من خلال فرض معدلات أعلى على القروض، وبالتالي قد تؤدي معدلات الاقتراض المرتفعة إلى زيادة مخاطر محافظ أصول المصارف بسبب الاختيار المعاكس، إن معدلات الاقتراض المرتفعة تعني أن الجودة الإجمالية لمحافظ أصول المصارف تزداد سوءا، كما تؤكد وجهة نظر أخرى تعمل على إضفاء الطابع الرسمي على هذه الفكرة أن مستوى المنافسة الأعلى يخفض من اسعار الفائدة على القروض مما يقلل من احتمالية تخلف المقترض عن السداد وتعززهم بالوفاء بالتزاماتهم مما يقلل المخاطر، مما يعمل على تحسين ربحية المصارف وتعزيز الاستقرار بشكل عام (De-Ramon et al., 2019).

هذا فيما يتعلق بالأدبيات النظرية حول بعض العوامل وعلاقتها بالأداء المالي، أما فيما يتعلق بالأدبيات النظرية حول رأس المال الفكري وعلاقتها بالأداء هناك نظرية الموارد (Ressource Based View (RBV، حيث جوهر هذه النظرية هو التأكيد على "أولوية الموارد على الأنشطة" وذلك من خلال العمل على توظيف الموارد والكفاءات في سبيل تحقيق أداء أفضل ومزايا تنافسية مستدامة، حيث تنظر إلى المؤسسة على أنها مجموعة من الموارد والقدرات، حيث تتكون الموارد من مكونات ملموسة مثل الأصول المالية والمادية كالمعدات، والمكونات غير الملموسة مثل رأس المال البشري وبراءات الاختراع والمعرفة، كما تشير الكفاءات للقدرة على استخدام هذه الموارد لتحقيق الغاية المنشودة (Nath et al., 2010)، ويرى أنصار هذه النظرية أن رأس المال الفكري يعتبر مورد ذو قيمة نادرة وفريدة من نوعها وغير قابلة للاستبدال ويساهم في الميزة التنافسية والأداء المالي للمؤسسة خاصة في القطاعات كثيفة المعرفة مثل الصناعة المصرفية المرتكزة على الخدمات وتحركها المعرفة (Githaiga, 2020)، لذلك يبدي المسؤولون وأصحاب المصلحة اهتمام كبير بقياس وتقييم الأصول غير الملموسة والإبلاغ عنها كمؤشرات أداء رئيسية ومحركات للميزة التنافسية، وفيما يتعلق بالدراسات التجريبية السابقة التي حققت بالقياس في الروابط والعلاقات الموجودة بين رأس المال الفكري والأداء المالي للمصارف التجارية يمكن تناولها في الآتي:

قام Meles, et al., (2016) بدراسة أثر رأس المال الفكري على أداء المصارف التجارية لعينة مكونة من 5749 مصرف من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خلال الفترة الزمنية (2005-2012) استخدم المؤلفون (العائد على متوسط الأصول؛ والعائد على متوسط حقوق الملكية) لقياس الأداء المالي للمصارف التجارية، وقد تم تقدير مقاييس رأس المال الفكري من خلال معامل القيمة المضافة الناتجة من مكوناته الفرعية التالية (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي)، كما شملت الدراسة بعض المتغيرات المتعلقة بخصائص المصرف والتي تعتبر من المحددات الرئيسية للمصارف هي (مخاطر الائتمان؛ السيولة المصرفية؛ و حجم المصرف)، وكذلك شملت الدراسة (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) ليعكس مؤشرات الاقتصاد الكلي، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الكفاءة في استخدام رأس المال الفكري تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمصارف الأمريكية، وأشارت الدراسة إلى نتيجة

مفادها بوجود أثر إيجابي كبير لكفاءة رأس المال البشري على الأداء المالي للمصارف الأمريكية.

قام (Githaiga, 2022) بدراسة وفحص ما إذا كان تنويع الدخل يؤدي إلى تعديل العلاقة بين رأس المال الفكري وأداء المصارف لعينة مكونة من 53 مصرفا تجاريا بدول شرق إفريقيا، وذلك خلال الفترة الزمنية (2010-2018) استخدم المؤلف العائد على الأصول (ROA) لقياس أداء المصارف، وقد تم تقدير مقاييس رأس المال الفكري من خلال مركب من ثلاثة مؤشرات هي (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي؛ وكفاءة رأس المال المستخدم)، كما شملت الدراسة بعض المتغيرات الداخلية المتعلقة بالمصرف نفسه والتي تعتبر من المحددات الرئيسية للمصارف هي (تنويع الدخل؛ جودة الأصول؛ السيولة المصرفية؛ نسبة الرسملة؛ حجم البنك)، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بوجود أثر كبير بين رأس المال الفكري والأداء، هذا يعني أن زيادة رأس المال الفكري تؤدي إلى أداء أفضل من حيث الربحية، وأشارت الدراسة أيضا إلى نتيجة مفادها إن تنويع الدخل قلل من التأثير الإجمالي لكفاءة رأس المال الفكري وكفاءة رأس المال البشري على أداء المصارف، في حين أدى تنويع الدخل إلى تعزيز تأثير الكفاءة الهيكلية لرأس المال على أداء المصرف.

دراسة (Mollah & Rouf, 2022) استهدفت بالتحقيق في أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي لجميع المصارف التجارية المدرجة في السوق المالي بدولة بنغلاديش والبالغ عددها 28 مصرف، وذلك خلال الفترة الزمنية (2014-2018) استخدم المؤلفان (العائد على الأصول؛ العائد على حقوق الملكية؛ ونمو الإيرادات) لقياس الأداء المالي للمصارف التجارية، وقد تم تقدير مقاييس رأس المال الفكري من خلال مكوناته الرئيسية الثلاثة هي (كفاءة رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، وكفاءة رأس المال المستخدم)، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بوجود أثر كبير لكفاءة رأس المال البشري، وكفاءة رأس المال المستخدم على الأداء المالي للمصارف التجارية، وقد اعتبرت الدراسة أن رأس المال البشري أحد العوامل الرئيسية لنجاح الأعمال.

دراسة (Nikolić, et al., 2022) هدفت إلى تطوير نموذج هيكلي يربط بين الحوكمة ورأس المال الفكري والأداء المالي للقطاع المصرفي لعينة مكونة من 22 مصرفا تجاريا بدولة صربيا، وذلك خلال الفترة الزمنية (2015-2019) استخدم المؤلفون (العائد على الأصول؛ والعائد على حقوق الملكية) لقياس الأداء المالي للمصارف التجارية، ويمثل رأس المال الفكري وسيطا في هذا النموذج وتم حساب كفاءته من خلال نموذج معامل القيمة المضافة الفكري الناتجة من مكوناته الرئيسية الثلاثة هي (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي؛ وكفاءة رأس المال المستخدم)، وأشارت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري له دور وسيط مهم في العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة وأداء المصرف، كما أشاروا إلى زيادة الاستثمار في رأس المال الفكري باعتباره الحلقة الأقوى في تحقيق التأثيرات الإيجابية على أداء المصرف.

دراسة (Xu, et al., 2022) هدفت إلى إلقاء الضوء على كيفية تغير العلاقة بين رأس المال الفكري وربحية المصرف خلال COVID-19 لعينة مكونة من 34 مصرفا تجاريا بدولة الصين، 39 مصرفا تجاريا بدولة باكستان، وذلك خلال الفترة الزمنية للأربع الثلثة الأولى من سنة 2020 استخدم المؤلفون (العائد على الأصول؛ والعائد على حقوق الملكية) لقياس الأداء المالي للمصارف التجارية، وقد تم تقدير مقاييس رأس المال الفكري من خلال معامل القيمة المضافة الناتجة من مكوناته الرئيسية الثلاثة هي (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي؛ وكفاءة رأس المال المستخدم)، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مؤشر رأس المال الفكري حتى أثناء جائحة

COVID-19، تمكن من الحفاظ على تأثيره الإيجابي على ربحية المصارف في دول الدراسة (الصين وباكستان)، كما أشاروا إلى أن رأس المال البشري هو مورد رأس المال الفكري الوحيد الذي يستمر في تعزيز ربحية المصارف الصينية والباكستانية خلال فترة الجائحة (COVID-19).

دراسة Ljumović, et al., (2022) هدفت إلى إلقاء الضوء على أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للقطاع المصرفي لعينة مكونة من 27 مصرفا تجاريا بدولة صربيا، وذلك خلال الفترة الزمنية (2011-2019) استخدم المؤلفون (العائد على متوسط الأصول؛ والعائد على متوسط حقوق الملكية) لقياس الأداء المالي للمصارف التجارية، وقد تم تقدير مقاييس رأس المال الفكري من خلال مركب من ثلاثة مؤشرات هي (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي؛ وكفاءة رأس المال المستخدم)، كما شملت الدراسة متغيرات ضابطة ماثلة في حجم المصرف ونسبة الرافعة المالية، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بوجود أثر كبير لكفاءة رأس المال البشري، وكفاءة رأس المال المستخدم على الأداء المالي للمصارف التجارية، كما أشاروا إلى المديرين التنفيذيين بضرورة زيادة الاستثمار في رأس المال الفكري حيث يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على ربحية المصرف.

قام Majumder, et al., (2023) بدراسة وفحص أثر رأس المال الفكري على أداء المصارف التجارية لعينة مكونة من 32 مصرفا تجاريا بدولة بنغلاديش، وذلك خلال الفترة الزمنية (2010-2019) استخدم المؤلف العائد على الأصول (ROA) لقياس أداء المصارف، وقد تم تقدير مقاييس رأس المال الفكري من خلال مركب من ثلاثة مؤشرات هي (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي؛ وكفاءة رأس المال المستخدم)، كما شملت الدراسة بعض المتغيرات الداخلية المتعلقة بالمصرف نفسه والتي تعتبر من المحددات الرئيسية للمصارف هي (نسبة كفاية رأس المال؛ حجم المصرف مخاطر الائتمان؛ الكفاءة؛ تنوع الدخل؛ ونسبة الرافعة المالية)، وكذلك شملت الدراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ ومعدل التضخم)، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بوجود أثر كبير لكفاءة رأس المال المستخدم على الأداء المالي للمصارف التجارية، كما أشارت الدراسة أيضا إلى أصحاب الأعمال والمديرين وصانعي السياسات الاتفاق باستمرار على رأس المال الفكري من أجل الحصول على أداء مصرفي أفضل.

قام Tiwari, et al., (2023) بدراسة وفحص أثر رأس المال الفكري على إنتاجية المصارف التجارية لعينة مكونة من 36 مصرف تجاري والمدرجة في السوق المالي بدولة الهند، وذلك خلال الفترة الزمنية (2005-2019) استخدم المؤلفون تحليل مغلف البيانات لقياس إنتاجية المصارف، وقد تم تقدير مقاييس رأس المال الفكري من خلال معامل القيمة المضافة الناتجة من مكوناته الرئيسية الثلاثة هي (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي؛ وكفاءة رأس المال المستخدم)، وأشارت الدراسة إلى أن مؤشر رأس المال الفكري ومكونيه الفرعيين، رأس المال البشري ورأس المال العامل لهما تأثير إيجابي قوي على إنتاجية المصرف.

على ضوء المراجعة المكثفة للأدبيات والأدلة التجريبية السابقة، يمكن التوافق على أن التحقيق في تأثير رأس المال الفكري ومكوناته على الأداء المالي للمصارف التجارية قد ألقى اهتماما متزايدا في بلدان الغرب وآسيا والشرق الأقصى والاقتصادات المتقدمة، بينما تم إجراء القليل منها في البلدان النامية والناشئة، وعلى حد علم الباحثان ليس هناك دليل تجريبي من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا يزال موضوع بحث نادرا نسبيا في مثل هذه البلدان، هذه الفجوة وحدها كافية لتقديم مبرر قوي لإجراء المزيد من الدليل التجريبي على بيانات مختلفة من الدراسات ناهيك

عن الأسواق الناشئة مثل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتالي محاولة سد هذه الفجوة البحثية وذلك بالعمل على زيادة وتعميق الوعي بالآثار المحتملة لمقاييس رأس المال الفكري ومكوناته (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي؛ وكفاءة رأس المال المستخدم) على الأداء المالي للمصارف التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3- البيانات والعينة Data and Sample

تعتمد الدراسة الحالية على البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية، كما تستند الأدلة التجريبية لهذه الدراسة إلى بيانات متوازنة لعينة مكونة من 138 مصرفاً من 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2011 إلى 2020) ومن بين هذه المصارف الـ 138، كان 11 مصرف في المملكة العربية السعودية، 6 دولة البحرين، 10 في دولة الكويت، 6 في سلطنة عمان، 8 في دولة قطر، 20 في الإمارات العربية المتحدة، 15 في المملكة الأردنية، 11 في دولة مصر، 5 في دولة السودان، 6 في دولة لبنان، 8 في دولة تركيا، 9 في جمهورية إيران الإسلامية، 7 في الجمهورية التونسية، 5 في المملكة المغربية، 11 في جمهورية الجزائر. حيث قد تم جمع البيانات المتعلقة بالمصارف قيد الدراسة من قاعدة بيانات (Orbis) التي يحتفظ بها Bureau Van Dijk.

وصف المتغيرات وتعريفها Variables Description

بناء على مراجعة الأدبيات تم إختيار بعض المتغيرات الجديرة بالملاحظة والتي كان من المتوقع أن تكون لها أثر رئيسي على الأداء المالي للمصارف التجارية، ويرد وصف لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم 1، ويشمل معلومات حول الرمز والمتغير ومؤشر القياس والعلاقة المتوقعة مع الأداء المالي للمصارف التجارية.

المتغير التابع Dependent variable

المتغير التابع المستخدم في الدراسة الحالية الأداء المالي للمصارف التجارية Financial Performance للدول قيد الدراسة والذي يمكن توضيحه على النحو التالي:

● **العائد على متوسط الأصول (ROAA):** يعتبر العائد على متوسط الأصول أهم المقاييس المحاسبية والكفاءة الإدارية للربحية، هذا المقياس يستهدف تعظيم صافي الثروة، ويقاس من خلال نسبة صافي الدخل بعد الضريبة كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول لتحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، ويتم استخدام متوسط الأصول في هذه الدراسة، وذلك للتعرف على أي اختلافات حدثت في الأصول خلال السنة المالية، هذا المقياس يعكس مدى استخدام المصرف لأصوله في توليد الإيرادات، لأن أليات الدخل والمصروفات لدى المصرف ترتبط ارتباط وثيق بالأصول، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان المصرف أكثر فعالية وربحية وكان أداءه المالي أفضل Dietrich & Wanzenried (2014).

جدول 1 : ملخص وقياس المتغيرات (Summary and measurement of the variables)

النتيجة المتوقعة	الوكيل (المؤشر)	المتغيرات	الرمز
Dependent variable المتغير التابع Financial Performance الأداء المالي			
	صافي الدخل بعد الضريبة كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول	العائد على متوسط الأصول	ROAA
Independent variables المتغيرات المستقلة Intellectual capital الرأس المال الفكري			
إيجابية	HCE = VA / HC	كفاءة رأس المال البشري	HCE
إيجابية	CEE = VA / CE	كفاءة رأس المال الموضف	CEE
إيجابية	SCE = SC / VA	كفاءة رأس المال الهيكلي	SCE
إيجابية	VAIC= HCE + CEE + SCE	القيمة المضافة لرأس المال الفكري	VAIC
Control variables المتغيرات الضابطة Bank-specific factors ب- المتغيرات الخاصة بالمصرف			
إيجابية	الوغار يتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف	حجم المصرف	BS
إيجابية	إجمالي حقوق المساهمين كنسبة مئوية من إجمالي الأصول	كفاية رأس المال	CAR
إيجابية	الإيرادات من غير الفوائد كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات	مستوى تنوع الدخل	ID
سلبية	مصروفات التشغيل كنسبة مئوية من صافي الدخل	الكفاءة التشغيلية	Oef
سلبية	الأصول السائلة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول	إدارة السيولة	LA

Independent variables المتغيرات المستقلة

أ- الرأس المال الفكري Intellectual capital

يعتبر الرأس المال الفكري أصل من وجهة النظر القائمة على الموارد ومن المصادر الغير المادية للقيمة المتعلقة بقدرات الموظفين، وهو قائم على المعرفة هو مورد خاص بالمؤسسة وهو ذو قيمة ونادرة وفريدة من نوعها وغير قابلة للاستبدال، ويرى الكثيرون أن نجاح الاقتصادات الحديثة وقيمتها لا يعتمدان فقط على رأس المال المالي والمادي، ولكن أيضا على الأصول غير الملموسة مثل رأس المال الفكري، ويتم قياس مستوى الرأس المال الفكري Intellectual Capital بإستخدام طريقة المعامل الفكري للقيمة المضافة (VAIC) التي طورها Pulic, A. (1998) ومن خلال مكوناته الرئيسية الثلاثة هي (كفاءة رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، وكفاءة رأس المال المستخدم) والتي سيتم توضيحها كالآتي:

● **كفاءة رأس المال البشري (HCE) Human Capital Efficiency**: يقصد برأس المال البشري بالموارد البشرية العاملة بالمؤسسة بما فيها المعرفة والمهارات وقدرات الموظفين التي تسمح بتنميتها وتطويرها وتحقيق نتائجها بشكل متميز، ويتم حساب كفاءة رأس المال البشري على النحو التالي:

$$HCE = VA / HC$$

حيث أن :

HC = هي مجموع تكليف الموارد البشرية والمتمثلة بإجمالي مصاريف العاملين كالأجور والحوافز والمكافآت

المدفوعة للعاملين.

$VA =$ هي مجموع (الربح التشغيلي، إجمالي نفقات الموظفين، واستهلاك أصول المؤسسة).

بالتالي من المتوقع أن يكون لكفاءة رأس المال البشري علاقة إيجابية مع الأداء المالي للمصارف التجارية.

● **كفاءة رأس المال الموظف (CEE) Capital Employed Efficiency**: يقصد برأس المال الموظف رأس المال الملموس المستثمر من قبل المصرف ويمثل المساهمة الحدية لكل وحدة من رأس المال المادي أو المالي والتي تعزز به المصارف أداءها من خلال النشر الفعال لهذه الموارد، ويتم حساب كفاءة رأس المال الموظف على النحو التالي:

$$CEE = VA / CE$$

حيث أن :

$VA =$ هي مجموع (الربح التشغيلي، إجمالي نفقات الموظفين، واستهلاك أصول المؤسسة).

$CE =$ هي رأس المال الموظف أو المستخدم والذي يعبر عنه برأس مال المصرف ومعبرا عنه بالقيمة

الدفترية لحقوق المساهمين.

بالتالي من المتوقع أن يكون لكفاءة رأس المال الموظف علاقة إيجابية مع الأداء المالي للمصارف التجارية.

● **كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) Structural Capital Efficiency**: يقصد برأس المال الهيكلي البنية التحتية المؤثرة على الموارد البشرية لإنشاء واستخدام معارفها، وهو العمود الفقري للمصرف، ويشمل المخزون من قواعد البيانات،

ونظم المعلومات، والبرمجيات وما إلى ذلك من العناصر المؤثرة بشكل مباشر على أداء المصارف. ويتم حساب كفاءة رأس المال الهيكلي على النحو التالي:

$$SCE = SC / VA$$

حيث أن :

$$SC = VA - HC$$

حيث أن :

$SC =$ مجموع (الربح التشغيلي، إجمالي نفقات الموظفين، واستهلاك أصول المؤسسة) - مجموع تكليف الموارد البشرية والتمثلة بإجمالي مصاريف العاملين كالأجور والحوافز والمكافآت المدفوعة للعاملين

$VA =$ هي مجموع (الربح التشغيلي، إجمالي نفقات الموظفين، واستهلاك أصول المؤسسة).

بالتالي من المتوقع أن يكون لكفاءة رأس المال الهيكلي علاقة إيجابية مع الأداء المالي للمصارف التجارية.

● **القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) Value Added Intellectual Capital** : يقيس نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري القيمة المضافة وكيفية استخدام رأس المال بكفاءة، وذلك بالاعتماد على العلاقة القائمة بين ثلاثة عناصر رئيسية هي: رأس المال الموظف، رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، هي نتيجة مجموع نسب الكفاءة الثلاثة والتي تم الحصول عليها جميعا ويتم حساب القيمة المضافة لرأس المال الفكري على النحو التالي:

$$VAIC = HCE + CEE + SCE$$

حيث أن :

HCE = كفاءة رأس المال البشري.

CEE = كفاءة رأس المال الموظف.

SCE = كفاءة رأس المال الهيكلي.

بالتالي من المتوقع أن يكون لكفاءة رأس المال الفكري علاقة إيجابية مع الأداء المالي للمصارف التجارية.

المتغيرات الضابطة Control variables

ب- المتغيرات الخاصة بالمصرف Bank-specific variables

المتغيرات الضابطة المستخدمة في هذه الدراسة من أجل التحكم في التأثيرات المحتملة على الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث تم الاستعانة بالمتغيرات الخاصة بالمصرف والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

● **حجم المصرف (Bank Size (SIZE):** مما يشير إلى مستوى الحجم تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف، وقد تم استعمال هذا المؤشر من قبل أغلب الدراسات السابقة ليعكس حجم المصرف، حيث يعتبر حجم المصرف من أهم العوامل الحوية في أدائه وعمله، وفقا لفرضية الحجم فإن المصارف الكبيرة أكثر قدرة على استخدام مزايا وفورات الحجم في المعاملات وقد يؤدي هذا إلى تركيز أكبر وأداء أعلى، حيث تقلل وفورات الحجم من تكلفة الإنتاج (Li et al., 2017) وهذا مما يسمح لهم بالاستثمار في الأصول ذات المخاطر العالية مثل القروض. بالتالي من المتوقع أن يكون لحجم المصرف علاقة إيجابية مع أدائه المالي.

● **كفاية رأس المال (Capital Adequacy (CAR):** مما يشير إلى مستوى رسملة المصرف يتم استخدام نسبة إجمالي حقوق المساهمين كنسبة مئوية من إجمالي الأصول كمقياس لكفاية رأس المال، ويستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في الأدبيات باعتباره نسبة رأس المال الرئيسية، فكلما ارتفعت هذه النسبة تعتبر مؤشرات على انخفاض الرافعة المالية وبالتالي انخفاض المخاطر، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زاد هامش الأمان للمصرف كحاجز ضد الظروف والمخاطر غير السارة، ومع انخفاض المخاطر تزيد الجدارة الائتمانية للمصرف وبالتالي اقل من تكلفة التمويل (انخفاض الرافعة المالية) أي أقل للتمويل الخارجي، عادة ما يكون لدى البنوك التي لديها نسبة أعلى من حقوق الملكية إلى الأصول احتياجات أقل للتمويل الخارجي. بالتالي من المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية كبيرة بين مؤشرات كفاية رأس المال وأدائها المالي.

● **تنوع الدخل (Income diversification (ID):** مما يشير إلى مدى تنوع الدخل على مستوى المصرف تم إختيار النسبة المئوية للإيرادات من غير الفوائد على الإيرادات التشغيلية لكل مصرف كمؤشر يعكس مستوى التنوع، حيث يعتبر التنوع فئة مهمة من المقاييس المالية المستخدمة لتحديد قدرة المصرف على تنوع مصادر الدخل من خلال القيام بأنشطة مدرة للدخل من غير الفوائد، فإن الأنشطة التي تدر الدخل من غير الفوائد أصبحت ذات أهمية متزايدة للصحة المالية للمصارف، والمصارف التي تركز على مصادر الدخل الجديدة تميل إلى أن تكون أكبر وتظهر مخاطر أقل نظرا لأن لديها مصادر إيرادات أكثر تنوعا ووصولاً أكبر إلى الأسواق المالية (Cooper, et al., 2003).

بالتالي من المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين مستوى تنوع الدخل والأداء المالي للمصارف التجارية.

● **الكفاءة التشغيلية (Operating Efficiency (Oef):** مما يشير إلى مدى كفاءة المصرف في هذه الدراسة يتم استخدام إجمالي مصروفات التشغيل كنسبة مئوية من صافي الدخل، والتي تعرف بنسبة التكلفة إلى الدخل كمؤشر يعكس مستوى الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية، يعد هذا المقياس مؤشرا مهما في تقييم المصارف التجارية، لأنه

يعكس مدى كفاءة المصرف في إدارة التزاماته وأصوله، وتقليل النفقات عند التحوط مقابل أبعاد المخاطر الخاصة بها، بمعنى آخر تعكس مدى نجاح المصرف في تقليل النفقات أو التكلفة التي يدفعها المصرف مقابل الأموال (Javaid & Alalawi, 2018).

بالتالي من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين مؤشر كفاءة المصرف المستخدم والأداء المالي للمصارف التجارية.

● **نسبة السيولة (Liquidity Ratio(LIQ):** مما يشير إلى مستوى سيولة المصرف في هذه الدراسة يتم استخدام نسبة الأصول السائلة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، هذا المعدل هو مقياس لقدرة المصرف على امتصاص صدمات السيولة العامة، ويعكس قدرة المصرف على مواجهة عمليات السحب المفاجئة، يوضح المعدل الأعلى لهذه النسبة أن المصرف أكثر قدرة على امتصاص صدمات السيولة، ويظهر المصرف على أنه في وضع أفضل لمواجهة عمليات السحب المفاجئة (Chagwiza, 2014)، ولكن ارتفاع مستويات السيولة تولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية، وعلى النقيض قد تواجه المصارف مشكلة عدم تلبية المسحوبات النقدية في حالة انخفاضها. بالتالي من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين مستويات السيولة والأداء المالي للمصارف التجارية.

4- النتائج التجريبية Empirical Results

في البداية قبل القيام بتقدير النموذج المستهدف مع عرض وتفسير النتائج، يتم العمل على تقديم اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة النموذج المستهدف، وهي متمثلة في اختبارات الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics) والارتباط بين المتغيرات التفسيرية (Correlation matrix)، وهذا ما يوضحه الجدول 2 التالي. من خلال جدول الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics)، والتي بنوده تشمل متوسطات المقاييس وانحرافات المعيارية، مع وصف تقلباتها (القيم الدنيا والقصوى)، يلاحظ أن هناك تباين كبير ملحوظ بين المصارف التجارية بالدول قيد الدراسة حيث أن هناك قيم دنيا بإشارة سالبة وتقابلها قيم قصوى بقيم ايجابية كبيرة وذلك في جميع المقاييس تقريبا، وهذا إن دل على شيء يدل على الاختلاف المتباين بين المصارف التجارية وعدم تجانسها، وعلى سبيل المثال قد يلاحظ أن المصارف في الدول قيد الدراسة لديها متوسط نسبة العائد على متوسط الأصول يبلغ 1.3953 % خلال فترة الدراسة، وفيما يتعلق بهذه النسبة هناك اختلافات كبيرة بين المصارف، بحد أدنى للقيمة -9.505 % وبحد أقصى 24.098 %، هو فرق واضح بين القيم الدنيا والقصوى. وهذا ما سوف ينشأ لنا مشكلة عدم التجانس بين المصارف قيد الدراسة.

جدول 2 : الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية للمتغيرات

الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics)										
Stats	ROAA	HCE	CEE	SCE	VAIC	SB	CAR	ID	Oef	LIQ
Mean	1.395					17.06	12.84	33.78	47.45	25.46
	3	3.037	0.318	0.613	93.96	4	7	1	2	1
Min	-	-	-	-	-	10.46	-	-	13.72	
	9.505	8.708	1.737	4.984	9.330	1	5.418	.4423	5	1.753
Max	24.09	24.61	97.05	12.89	99.85	24.35	79.93	100	65.95	95.20
	8	8	4	2	5	3	1		8	2
St	1.445	1.892	2.614	0.654	3.347	2.356	6.364	17.69	17.98	13.40

.de							0	8	2	
(Correlation matrix) مصفوفة الارتباط										
ROAA	1.000									
HCE	0.485	1.000								
CEE	0.007	0.004	1.000							
SCE	0.101	0.142	0.008	1.000						
VAIC	0.299	0.596	0.782	0.269	1.000					
SB	0.090	0.162	0.030	0.001	0.114	1.000				
CAR	0.334	0.137	0.086	0.011	0.008	-0.230	1.000			
ID	0.071	0.043	0.025	0.015	0.002	0.080	0.010	1.000		
Oef	0.415	0.509	0.060	0.146	0.269	-0.122	0.181	0.281	1.000	
LIQ	0.036	0.095	0.009	0.010	0.058	0.023	0.052	0.078	0.118	1.000

أما فيما يتعلق بمصفوفة الارتباط (Correlation matrix) التي تهدف لتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين المتغيرات التوضيحية (المستقلة) لتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وذلك للتأكد من خلو نموذج الدراسة من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقديرها، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد (Multicollinearity) تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية، فإن هذا المشكل قد يؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية لمقدرات المعاملات، مما يؤدي إلى فترات ثقة كبيرة للمعاملات وقيمة صغيرة جدا ل- t statistic (Berry & Feldman, 1985)، حيث يمكن للارتباط الخطي المتعدد أن يشوه دقة تقدير معاملات الانحدار وأن يجعل القيم المقدرة للمعاملات حساسة للتقلبات الصغيرة في البيانات، حيث توضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية أن المتغيرات لها معاملات صغيرة، باستثناء الارتباط القائم بين متغير القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) ومتغير كفاءة رأس المال الموظف (CEE) كانت بمقدار (0.782)، مما يشير إلى أن مشكلة العلاقة الخطية المتعددة مضطربة وأنه لا يمكننا إستخدامها مع بعض في نموذج واحد وذلك لتجنب الوقوع في مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity)، ولذلك تم استخدامها في نموذجين منفصلتين، ومما يشير إلى أن مشكلة العلاقة الخطية المتعددة بين باقي المتغيرات المفسرة الأخرى باستثناء ما ذكر أعلاه، توضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية أن المتغيرات لها معاملات صغيرة، ويمكن الحفاظ على جميع المتغيرات في النموذجين، ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في نمودي الدراسة.

منهجية الدراسة والنموذج المستخدم Study methodology and model

تتمثل منهجية الدراسة في استعمال النموذج القياسي المناسب مع طبيعة البيانات قيد الدراسة، من خلال تحليل إحصائيات بيانات متوازنة للمصارف التجارية العاملة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن خلال استخدام بيانات البانل (Panel Data) وهي عبارة عن بيانات ثنائية بعدها الأول هو المقاطع العرضية (Section-cross)

وتتمثل في 138 مصرف تجاري، وبعدها الثاني هي السلاسل الزمنية (Time series) وهذه البيانات تعرف بالسلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية، وتعد الخطوة الأولى في التحليل القياسي هي عملية تحديد النموذج الأمثل لتقدير معالم النموذج المقدر، وذلك لأنها تعطينا فكرة واضحة عن مدى ملائمة وقدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وبالنظر في مخرجات تقدير المربعات الصغرى العادية (OLS) والمتمثلة في تقدير الانحدار المتعدد للنماذج الأساسية لبيانات البانل (Panel Data) الثلاثة هي: (نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model) والمفاضلة بينهما مع إجراء الاختبارات التشخيصية المتعلقة بالنموذج قيد الدراسة ولأجل تحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي، وبعد إجراء ما ثم ذكره أعلاه، تم التعرف على مشكلة الارتباط التسلسلي (Autocorrelation) ومشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، ومشكلة الاعتماد المقطعي/الارتباط المعاصر (cross sectional independence)، هي مشكلات موجودة بطبيعة بيانات النموذج قيد الدراسة، وإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح يمكن أن تنتج عدم كفاءة في تقدير المعامل والتحيز في تقدير القيم، وبالتالي قد تم اختيار تطبيق نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE) panel-corrected standard error الذي اقترحه (Beck and Katz 1995)، لقدرة تصحيحه للأخطاء المعيارية للمعاملات ومن طرق التقدير التي تفي بهذه الشروط وللحصول على نتائج أكثر صحة.

مواصفات النموذج Model specification

بالنظر إلى خصائص مجموعة البيانات الخاصة بهذه الدراسة، تم تقدير النموذج العام على النحو التالي:

$$ROAA_{it} = \beta_0 + \beta_1 HCE_{it} + \beta_2 CEE_{it} + \beta_3 SCE_{it} + \beta_4 VAIC_{it} + \beta_5 SB_{it} + \beta_6 CAR_{it} + \beta_7 ID_{it} + \beta_8 OEF_{it} + \beta_9 LIQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث أن:

$$ROAA_{it} = \text{تمثل الأداء المالي للمصارف التجارية } i(138 \dots 1) \text{ وفي الفترة } t(10 \dots 1).$$

$$\beta_0 = \text{تمثل قيمة الثابت.}$$

$$\beta_0 - \beta_1 = \text{تمثل معاملات معامل النموذج.}$$

$$\varepsilon_{it} = \text{تمثل حد الخطأ العشوائي.}$$

تفسير ومناقشة النتائج التجريبية Interpretation and Discussion of Empirical Results

يلخص الجدول رقم 4 النتائج القياسية لنماذج الانحدار للمعادلة المتعلقة بالأداء المالي (ROAA)، باستخدام نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE) panel-corrected standard error، حيث أفادت النتائج أن القوة التفسيرية لمعامل جودة الضبط R-squared هي (0.4527 %، 0.4255 %) على التوالي، لذلك هناك خصائص جيدة في نماذج الدراسة، ويمكن الاستنتاج أن تباين R-square للداء المالي للمصارف التجارية يمكن تفسيره من خلال اختلاف العوامل المستخدمة لهذه الدراسة، كما تشير إحصائية اختبار Wald chi2 إلى أن الملاءمة جيدة لمجموعة بيانات المصارف قيد الدراسة، ما يعني أن النموذج لا يعاني من أي تحيز في المواصفات، و المتغيرات مهمة ومحددة بشكل صحيح وإلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للمصارف التجارية (ROAA) بالدول قيد الدراسة ويمكن الاعتماد على النتائج المتوصل إليها.

فيما يتعلق بنتائج التقدير بين المتغيرات المفسرة للدراسة والأداء المالي للمصارف التجارية (ROAA)، تبين أن معامل كفاءة رأس المال البشري (HCE) للمصارف المختارة وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية (ROAA) ايجابي وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، هذا يعني أن ارتفاع كفاءة رأس المال البشري بمقدار نقطة مئوية واحدة سيزيد من الأداء المالي للمصارف التجارية بمقدار (0.219)، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار في الرأس المال البشري والذي بدوره سيدفع جميع المكونات الأخرى لرأس المال الفكري إلى الارتفاع والتحسين وبالتالي ستؤثر إيجاباً على تحقيق الأرباح وتحسين أداء المصارف التجارية، تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع التوقعات البحثية ومع النظرية القائمة على الموارد التي تقدم أدلة للموجودات غير الملموسة كأساس لتحقيق الميزة التنافسية، كما تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع نتائج الدراسات التجريبية السابقة السابقة:

(Meles, et al., 2016; Xu, et al., 2022; Ljumović, et al., 2022; Mollah & Rouf, 2022)

بينت النتائج كذلك أن معامل كفاءة رأس المال الموظف (CEE) للمصارف المختارة وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية (ROAA) ايجابي وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، هذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها معدلات كفاءة رأس المال الموظف بمقدار نقطة مئوية واحدة سيزيد من الأداء المالي للمصارف التجارية بمقدار (0.026)، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار في الرأس المال الموظف وفي الأصول المادية والمالية بكفاءة ستؤثر إيجاباً على تحقيق الأرباح وتحسين أداء المصارف التجارية، تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع التوقعات البحثية.

بينما بينت النتائج أن معامل كفاءة رأس المال الهيكلية (SCE) للمصارف المختارة وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية (ROAA) ايجابي و غير ذات دلالة إحصائية.

ومن خلال النموذج الثاني في الجدول الموضح تبين أن معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) للمصارف المختارة وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية (ROAA) ايجابي وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، هذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها معدلات القيمة المضافة لرأس المال الفكري بمقدار نقطة مئوية واحدة سيزيد الأداء المالي للمصارف التجارية بمقدار (0.06)، مع افتراض ثبات باقي المتغيرات، تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع التوقعات البحثية ومع النظرية القائمة على الموارد التي تقدم أدلة للأصول غير الملموسة كأساس لتحقيق الميزة التنافسية، كما تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع نتائج أغلب الدراسات التجريبية السابقة التي تمت مراجعتها خلال القيام بهذه الدراسة.

جدول 4: معاملات نماذج الدراسة المقدر (PCSEs) Method: panels corrected standard errors

الأداء المالي للمصارف التجارية Financial Performance ROAA						
النماذج	النموذج الأول			النموذج الثاني		
	Coef.	Std. Err	Z-stat	Coef.	Std. Err	Z-stat
المتغيرات						
HCE	0.21993***	0.0447	(4.92)	-	-	-
CEE	0.02669*	0.0138	(1.93)	-	-	-
SCE	0.04112	0.0398	(1.03)	-	-	-
VAIC	-	-	-	0.06028***	0.01479	(4.07)

SB	0.03689***	0.0122	(3.03)	0.05859***	0.01415	(4.14)
CAR	0.08082***	0.0246	(3.29)	0.08589***	0.02496	(3.44)
ID	0.00948***	0.0020	(4.71)	0.01096***	0.00202	(5.42)
OEF	-0.02217***	0.0038	(-5.82)	-0.02950***	0.00329	(-8.9)
LIQ	-0.01028**	0.0049	(-2.1)	-0.00993**	0.00505	(-1.9)
cons	0.05437	0.5880	(0.09)	0.33263	0.60228	(0.55)
Wald chi2	390.92			363.88		
(p-value)	(0.0000)			(0.0000)		
R-Squared	0.4527			0.4255		
Number of observation	1,380					
Number of groups	138					
Time periods	10					

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعطمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي

فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة المتمثلة بالمتغيرات الخاصة بالمصرف في نماذج هذه الدراسة، فإن تأثير حجم المصرف التجاري (BS) على أداءه المالي ايجابي وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1% لكلى النموذجين، هذه العلاقة الطردية أو الإيجابية تدعم فرضية الحجم، التي تفترض أن المصارف الكبيرة أكثر قدرة على استخدام مزايا وفورات الحجم في معاملاتها كما انها تتماشى مع التوقعات البحثية.

معامل كفاية رأس المال CAR له تأثير إيجابي وذات أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1% على الأداء المالي للمصارف لكلى النموذجين، تشير العلامة الإيجابية بين رأس المال والربحية إلى أن المصارف التجارية تتمتع بوضع مالي سليم. لذلك يمكن الاستنتاج أن المصارف ذات رأس المال الأفضل هي مصارف أكثر أماناً والأكثر ربحية. توضح النتائج أن معامل مستوى التنوع للمصارف المختارة وأثره على الأداء المالي للمصارف لكلى النموذجين، ايجابي وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أنه مع زيادة الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات زادت أرباح المصارف، حيث تشير الإشارة الإيجابية بين مستوى التنوع والربحية إلى أنه كلما سعت المصارف التجارية بتنوع مصادر دخلها زادت وشرعت في نشر غير مسبوق للمنتجات والخدمات المصرفية مثل القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن هذا يعني أن الأعمال الأكثر تنوعاً التي تشارك فيها المصارف تقلل من حجم الأموال المتاحة لخدمات القروض التقليدية ومما يؤدي إلى زيادة الربحية، على الرغم من أن الأثر كان ضعيفاً، لكن النتيجة هذه تعكس أن المصارف التجارية التي تحصل على نسبة أعلى من عوائدها من مصادر غير قائمة على الفائدة مثل الخدمات تميل إلى الإبلاغ عن مستوى من الأرباح، لذا تشير النتيجة الإيجابية إلى أن المصارف التي تركز على مصادر الدخل الجديدة تميل إلى أن تكون أكبر نظراً لأن لديها مصادر إيرادات أكثر تنوعاً ووصولاً أكبر إلى الزبائن مما يعكس على تحسين الأداء المالي عبر الخدمات المصرفية وهو ما يتفق مع توقعات الدراسة.

توضح النتائج أن معامل مستوى الكفاءة التشغيلية للمصارف المختارة وأثره على الأداء المالي للمصارف، سلبي وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لكلى النموذجين، وهذا يعني أن الدرجة التي تقلل بها المصارف التجارية من نفقاتها تزيد من أدائها المالي، وهي حقيقة أساسية في تقييم المصارف التجارية، لذلك الاستنتاج بأن المصارف الأكثر كفاءة هي التي عندها أقل تكاليف ووبالتالي لديها أداء مالي أفضل وربحية أعلى، وهو ما يتفق مع توقعات الدراسة.

وأخيراً، توضح النتائج أن معامل السيولة المصرفية للمصارف المختارة وأثره على الأداء المالي للمصارف، سلبى وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لكلى النموذجين، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد بها المصارف التجارية من معدلات الأصول السائلة تقل ربحيتها أو أدائها المالي، وهي كذلك حقيقة أساسية في تقييم المصارف التجارية، حيث ارتفاع مستويات السيولة تولد مشكلة انخفاض في توظيف الموارد النقدية، أي أصول سائلة عاطلة عن العمل لا تدر أرباح، وهو ما يتفق مع توقعات الدراسة.

5- النتائج والتوصيات **Conclusions and Recommendations**:

وضعت موجة التغيرات في بنة الأعمال الدولية التي تسارعت وتيرتها منذ ثلاثة عقود مضت، ضغوطا على مختلف الأعمال كي تتجه نحو ما يسمى باقتصاد المعرفة، إذ أصبحت البيئة الاجتماعية والتجارية تنافسية أكثر فأكثر، حيث برزت العديد من المقاربات والمداخل الفكرية التي حاولت أن توضح كيف يمكن لمنظمات الأعمال التغلب على التهديدات التي تواجهها من خلال استغلال مواردها الإستراتيجية والتركيز على الأصول القائمة على المعرفة لاكتساب ميزة تنافسية باعتبارها جوهرها في صياغة الإستراتيجية، وبالتالي اكتسبت الموارد غير الملموسة أهمية إستراتيجية أكبر مع ظهور الاقتصادات القائمة على المعرفة.

تأسيسا على ما سبق هدفت الدراسة من خلال الدليل التجريبي إلى التعرف على أثر الرأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد اعتمد الجانب التحليلي على بيانات بانل سنوية متوازنة (panel data) تم الحصول عليها من 138 مصرف تجاري خلال الفترة (2011-2020)، ومن خلال استخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد وعن طريق تطبيق مقدر (PCSE) القياسي، قد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

• لدراسة أهمية كل متغير توضيحي من المتغيرات الخاصة بمكونات الرأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية (ROAA) كمتغير تابع، نجد أن هناك أثر معنوي موجب لمستوى كفاءة رأس المال البشري (HCE)، وكفاءة رأس المال الموضف (CEE)، ومعامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) على الأداء المالي للمصارف التجارية، في حين أن هناك أثر ايجابي ولكن غير معنوي لمعامل كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) على الأداء المالي للمصارف التجارية.

• لدراسة أهمية كل متغير توضيحي من المتغيرات الخاصة بالمصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية (ROAA) كمتغير تابع، نجد أن هناك أثر معنوي موجب لكل من مستوى حجم المصرف (BS)، ومستوى كفاءة رأس المال (CAR)، ومستوى تنويع الدخل (ID) على الأداء المالي للمصارف التجارية، في حين أن هناك أثر معنوي سالب لمعدل التكلفة إلى الدخل كمؤشر يعكس مستوى الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية (Oef)، ومستوى السيولة (LIQ) على الأداء المالي للمصارف التجارية.

بناءً على ذلك يمكن أن نستنتج أن الصناعة المصرفية تعتبر من المؤسسات التي تعتمد على المعرفة ومن محفزات الرأس المال الفكري في اقتصاديات الدول، وتعتبر الموارد غير الملموسة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة وتساهم في رفع الأداء المالي الفائق للمؤسسة جنبا إلى جنب مع الموارد الملموسة حسب ما تبين من هذه الدراسة ومن خلال مقاييسها المستخدمة.

بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة توصي المسؤولين بالمصارف التجارية بتسليط الضوء على زيادة الإهتمام بالموارد البشرية التي بحاجة إلى زيادة المزايا المادية (كالرواتب) وغير المادية (كالتأمين الصحي)، وتكثيف

الدورات التعليمية والتدريبية المستمرة والمتطورة دائما لكافة العاملين على اختلاف مستوياتهم الإدارية وتحفيزهم على مواكبة التطوير في الخدمات المصرفية وخاصة منها الالكترونية، واستقطاب الخبرات التي تجمع بين المعرفة والخبرة المصرفية والاعتماد على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستيعاب العمليات في البيئة الالكترونية وتشجيعها لخلق القيمة المضافة المرجوة، والتوجه نحو قطاع يتسم بالتنوع والفاعلية.

المراجع References:

فوزي عبدالقادر محمد رحاب (2017) أثر رأس المال البشري على تحقيق أهداف أصحاب المصالح: دراسة ميدانية بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الأول،

المجلد الثامن. 286-320.

شهاد فيصل (2022). أثر الاستثمار في رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف السعودية. مجلة العلوم التجارية، العدد 01 ، المجلد 21 ، 240 - 260.

Altaee, H. H. A., Talo, I. M. A., & Adam, M. H. M. (2013). Testing the financial stability of banks in GCC countries: Pre and post financial crisis. *International Journal of Business and Social Research (IJBSR)*, 3(4), 93-105.

Athanasoglou, P., Delis, M., & Staikouras, C. (2006). Determinants of bank profitability in the South Eastern European region.

Beck, N., & Katz, J. N. (1995). What to do (and not to do) with time-series cross-section data. *American political science review*, 89(3), 634-647.

Berger, A. N. (1995). The profit-structure relationship in banking--tests of market-power and efficient-structure hypotheses. *Journal of Money, Credit and Banking*, 27(2), 404-431.

Bikker, J. A., & Haaf, K. (2002). Measures of competition and concentration in the banking industry: a review of the literature. *Economic & Financial Modelling*, 9(2), 53-98.

Carletti, E. and Hartmann, P. (2003), "Competition and stability: what's special about banking", *Monetary History, Exchanges Rates and Financial Markets: Essays in Honour of Charles Goodhart*, Vol. 2, pp. 202-229.

De-Ramon, S. J., Francis, W. B., & Straughan, M. (2019). Bank competition and stability in the United Kingdom: evidence from quantile regression. *Bank of England Staff Working Paper*, 748.

Githaiga, P. N. (2022). Intellectual capital and bank performance: the moderating role of income diversification. *Asia-Pacific Journal of Business Administration*, (ahead-of-print).

Jovković, B., Vasić, A. S., & Bogićević, J. (2021). Determinants of Dividend Policy: A Case of Serbia's Banking Sector. *Naše gospodarstvo/Our economy*, 67(1), 13-22.

Li, Y., Nie, D., Zhao, X., & Li, Y. (2017). Market structure and performance: An empirical study of the Chinese solar cell industry. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 70, 78-82.

Ljumović, I., Minović, J., & Stevanović, S. (2022). Intellectual Capital and Bank Profitability: Evidence from Serbia. *Management: Journal of Sustainable Business and Management Solutions in Emerging Economies*.

- Majumder, M. T. H., Ruma, I. J., & Akter, A. (2023). Does intellectual capital affect bank performance? Evidence from Bangladesh. *LBS Journal of Management & Research*.
- Meles, A., Porzio, C., Sampagnaro, G., & Verdoliva, V. (2016). The impact of the intellectual capital efficiency on commercial banks performance: Evidence from the US. *Journal of Multinational Financial Management*, 36, 64-74.
- Mollah, M. A. S., & Rouf, M. A. (2022). The impact of intellectual capital on commercial banks' performance: evidence from Bangladesh. *Journal of Money and Business*.
- Nath, P., Nachiappan, S., & Ramanathan, R. (2010). The impact of marketing capability, operations capability and diversification strategy on performance: A resource-based view. *Industrial Marketing Management*, 39(2), 317-329.
- Nikolić, J., Nielsen, J. E., & Peković, J. (2022). Board Structure and Bank Performance: The Mediating Role of Intellectual Capital. *Naše gospodarstvo/Our economy*, 68(2), 28-42.
- Olweny, T., & Shiphoo, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, 1(5), 1-30.
- Olweny, T., & Shiphoo, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, 1(5), 1-30.
- Ommeren, S. V. (2011). An Examination of the Determinants of Banks' Profitability in the European Banking Sector, An Unpublished M. Sc. Thesis, Department of Accounting and Finance, Erasmus School of Economics Erasmus University, Rotterdam.
- Ovia, J. (2005) "Enhancing the Efficiency of the Nigerian Payments System", *Central Bank of Nigeria Bullion*, 29(1), pp. 8-18.
- Pulic, A. (1998). Measuring the performance of intellectual potential in knowledge economy. In *2nd McMaster word congress on measuring and managing intellectual capital by the Austrian team for intellectual potential* (pp. 1-20).
- Tiwari, R., Vidyarthi, H., & Kumar, A. (2023). Nexus between Intellectual Capital and Bank Productivity in India. *Journal of Risk and Financial Management*, 16(1), 54.
- Xu, J., Haris, M., & Irfan, M. (2022). The impact of intellectual capital on bank profitability during COVID-19: a comparison with China and Pakistan. *Complexity*, 2022, 1-10.